

الجمهورية التونسية
المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة الحقوق والحريات
والعلاقات الخارجية

حول

مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون تقني بعنوان سنة
2011 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية المانيا
الاتحادية
2013/62

نانبة الرئيسة

فاطمة الغريبي

المقرر المساعد الثاني

نور الدين المرابط

مقرر اللجنة

إياد الدهماني

رئيسة لجنة الحقوق والحريات

والعلاقات الخارجية

سعاد عبد الرحيم

المقررة المساعدة الأولى

عائشة الذواوي

جوان 2014

تقديم المشروع:

يأتي هذا المشروع ككتويج للمفاوضات الحكومية بين حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وحكومة الجمهورية التونسية في اطار اجتماع الدورة السابعة للجنة التفكير والمتابعة حول التعاون المالي والتقني التي انعقدت يومي 22 و 23 مارس 2012 ببرلين.

وكانت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية قد عقدت جلسة يوم الخميس 10 أبريل 2014 خصصتها للنظر في مشروع هذا القانون

على غرار اتفاقية التعاون التقني بين الجمهورية التونسية وجمهورية ألمانيا الاتحادية المبرمة في تونس بتاريخ 23 أبريل 1970 والتي دخلت حيز التنفيذ بمقتضى القانون 54-72 المؤرخ في 29 جويلية 1972، ابرمت تونس ما بعد الثورة اتفاقا للتعاون التقني مع جمهورية ألمانيا الاتحادية بعنوان 2011 وذلك في 27 جوان 2013 قصد إنجاز وإتمام بعض البرامج:

ويتعلق اتفاق التعاون بتعهد الجانب الألماني بالتكفل بالجوانب المتعلقة بالموارد البشرية والتجهيزات عند الاقتضاء وبمساهمات مالية لإنجاز جملة من البرامج المتعلقة بتدعيم قدرات المناطق الصناعية المرحلة II و تطبيق الاتفاقية الاطارية لمنظمة الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية المرحلة III وبرنامج دعم بعث المؤسسات والتجديد، المرحلة III وبصندوق الدراسات.

وبموجب الاتفاق موضوع مشروع القانون ستفوض الحكومة الألمانية الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتنفيذ هذه المشاريع، كما ستفوذ هذه الوكالة بالإضافة إلى ما سبق المشروع الجهوي " للنهوض بتشغيل الشباب وتأهيله في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط" والذي يتخذ من الجمهورية التونسية مقرا له.

أعمال اللجنة:

وقد بين اعضاء اللجنة أن هذا التمشي الذي يمكن تلخيصه في اتفاق إطاري لمشاريع معينة يتم تنفيذه عبر عقود تنفيذ و تمويل إن اقتضى الأمر يرمي في نهاية الأمر إلى التخفيف من الاجراءات الضرورية للانطلاق في تنفيذ المشاريع وهو عبارة عن تحويل القروض إلى استثمارات في مجالات محددة في إطار الاتفاقية.

هذا وأكد اعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية في اجتماعهم ليوم الخميس 29 ماي 2014 على أهمية الاتفاق في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين تونس وألمانيا عبر تفعيل التعاون والتكامل في مجالات دعم الاستثمار الخاص والتجديد التكنولوجي وما سيكون لها من انعكاسات إيجابية من حيث نقل الخبرات و التجارب المرتبطة خاصة بتطوير مناخ الاستثمار. وقد تساءل بعض نواب لجنة المالية حول سبب عدم اعتبار مشروع القانون قانونا أساسيا طبقا لأحكام الفصل السادس من القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط.

وفي المقابل ارتأت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية أن نص هذا الاتفاق يمكن تبويبه ضمن النقطة الثامنة من الفصل السادس من القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط والتي تعنى بالقروض والتعهدات المالية للدولة.

قرار اللجنتين :

قررت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية ولجنة المالية والتخطيط والتنمية المصادقة على مشروع هذا القانون وهي توصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

المقررة

رئيسة اللجنة

عائشة الذواوي

سعاد عبد الرحيم



مشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون تقني بعنوان سنة 2011 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية.

فصل وحيد:

تمت المصادقة على اتفاق التعاون التقني بعنوان سنة 2011 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 27 جوان 2013.